الأمم المتحدة

E/2000/88 (Part II)/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 October 2000
Arabic
Original: English/French/Russian

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ١٢ من جدول الأعمال

المنظمات غير الحكومية

تقرير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية عن دورتها المستأنفة الثانية لعام ٢٠٠٠ (نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

إضافة

أولا مقدمة

١ - نظرت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، في الجزءين الأول والثاني من دورتها لعام ٢٠٠٠ (١٥-١٩ أيار/مايو و ١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، ووفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، في شكوى موجهة ضد الحزب الراديكالي عبر الوطني، وهو منظمة غير حكومية حاصلة على المركز الاستشاري العام لدى المجلس، وأوصت بأن يعلق المجلس المركز الاستشاري لهذه المنظمة لمدة ثلاث سنوات (انظر E/2000/88(Part.I)، الفصل الأول، مشروع المقرر الثاني).

٢ - ووفقا للفقرة ٥٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١، أبلغت اللجنة الحزب الراديكالي عبر الوطني بتوصيتها، كما زودته بالمقتطفات ذات الصلة من تقريرها (للاطلاع على المناقشة، انظر E/2000/88(Part.II)، الفقرات ١٠١-١١٧).

٣ - وقرر المجلس في مقرره ٢٠٠٠/٢٢٤ باء، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن يأذن للجنة بعقد دورة مستأنفة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ للنظر في رد الحزب الراديكالي عبر الوطني على توصية اللجنة.

٤ - وفي الجلسة ٧٦٥ التي عقدتها اللجنة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدم الحزب الراديكالي عبر الوطني ردا أوليا على توصية اللجنة، وطلب أن تتاح له الفرصة لتقديم رد أشمل. وعلى إثر مداولات مطولة، قررت اللجنة دعوة الحزب الراديكالي عبر الوطني إلى تقديم رد شامل بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي القرار ٢٠٠٠/٢٩٥، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أذن المجلس للجنة بأن تعقد دورة مستأنفة ثانية لمدة يوم واحد خلال الأسبوع الممتد من

161000 131000 00-67592 (A)
0067592

٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وذلك للنظر في الرد الشامل المقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني.

ثانيا الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٥ - في الجلسة ٧٦٧ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، رفضت اللجنة، محتجة بالمادة ٥٧ من النظام الداخلي للمجلس، اقتراح إعادة النظر في توصيتها، وذلك بالتصويت بنداء الأسماء كانت نتيجته ١٢ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت (انظر الفقرة ١٨).

ثالثا النظر في الرد الشامل المقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني

٦ - في الجلستين ٧٦٦ و ٧٦٧، المعقودتين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعملا بمقرر المجلس ٢٩٥/٢٠٠٠، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ووفقا لأحكام الفقرة ٥٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، استأنفت اللجنة النظر في البند ٧ من جدول الأعمال (النظر في التقارير الخاصة) فيما يتعلق بالحزب الراديكالي عبر الوطني. وكان معروضا على اللجنة الرد الشامل المقدم من هذه المنظمة.

٧ - وعلى إثر تقديم الرئيس للبند، الذي أشار فيه إلى أمور منها التوصية التي أصدرتها اللجنة في وقت سابق بتعليق المركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني لمدة ثلاث سنوات، أدلى ممثل الاتحاد الروسي بالبيان التالي:

''سيادة الرئيس،

''لقد درسنا بدقة رد منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية، ونرى أن طبيعة الرد تثبت في مجملها وبالكامل أن منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية خربت مركزها بطريقة منظمة ومدبرة، بقيامها بنشاط مضر بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك القيام بأفعال لا مبرر لها وذات غرض سياسي ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن نقدر تماما توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه، في حزيران/يونيه، بشأن تعليق المركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني لمدة ثلاث سنوات. ونرى أن اللجنة قد أثبتت بوضوح، عن طريق هذا التوافق، بأنها تتحلى بروح المسؤولية والثبات على المبدأ في أداء مهامها، وأنها تتمتع بالاستقلال عن الآراء والمواقف السياسية المزدوجة. وأذكِّر هنا، بأن الوفد الروسي لم يألُ جهدا من أجل تحقيق توافق في الآراء: فقد خففنا مطلبنا الابتدائي بحرمان 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' من مركزه الاستشاري، ومكّنا هذه المنظمة من عرض 'ردها الشامل'، ولم نصر على أن تتخذ دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٠ قرارا بتعليق مركز 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' بصورة مؤقتة.

''وفي هذا الصدد، نؤكد التزامنا بتوافق الآراء بشأن تعليق المركز الاستشاري لمنظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات.

''وتقبلوا الشكر يا سيادة الرئيس''.

٨ - وأدلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالبيان التالي:

''شكرا يا سيادة الرئيس.

''لقد عملت هذه اللجنة ساعات طوالا تناقش قضية الحزب الراديكالي عبر الوطني. وعكف العديد من أعضاء اللجنة على تسوية هذه المسألة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وأعلم أن الكثير من أعضاء اللجنة تحلوا بمرونة كبيرة، لا سيما الاتحاد

الروسي، من أجل أخذ مشاغل مختلف أعضاء اللجنة في الاعتبار. والآن وفي نهاية هذه العملية، لا يزال هناك سؤال يطرحه وفد بلدى، وهو: ما هي الأعمال المخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١، التي ارتكبها الحزب الراديكالي عبر الوطني والتي تستلزم اتخاذ تدابير عقابية ضده.

''فلدى بحث هذه المسألة، اعترف وفد بلدي بأن السيد إيديغوف أساء تمثيل نفسه عندما افتتح بيانه أمام لجنة حقوق الإنسان. ففي نقطة نظام للاتحاد الروسي، صحح السيد إيديغوف كلامه وذكر أنه يتكلم باسم الحزب الراديكالي عبر الوطني. ثم أدلى ببيان انتقد فيه أعمال الاتحاد الروسي في الشيشان. ونادى أيضا بإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وفيما عدا خطأ إساءة التمثيل، يرى وفد بلدي أن الحزب الراديكالي عبر الوطني لم يرتكب أي عمل يستحق أن تعاقبه عليه اللجنة.

''وفضلا عن ذلك، وفي حين عرضت ادعاءات أخرى على اللجنة وناقشتها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن هذه الادعاءات لا أساس لها وليست مبررا لسحب المركز الاستشاري أو تعليقه. وببساطة ليس هناك نمط أفعال ارتكبتها هذه المنظمة. وقد اعتذر الحزب الراديكالي عبر الوطني عن خطأ سوء تمثيله نفسه مرات عديدة واتخذ إجراءات فورية لتصحيح الكثير من المواد المضللة المعروضة على موقعه على شبكة الإنترنت. وفضلا عن ذلك، فقد كان تصرف الحزب الراديكالي أمام اللجنة يتسم بالاحترام دائما، وقدم ردا جديا للجنة يطرح فيه أراء يوافق عليها وفد بلدي.

''وكما تعلمون، فإن وفد بلدي قد نأى بنفسه عن التوصية التي أصدرتها اللجنة بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومع أن الحزب الراديكالي عبر الوطني قد أخطأ، فإننا نعتقد أن العقوبة كانت أقسى مما ينبغي. والآن، وبعد بحث رد الحزب الراديكالي عبر الوطني، فإننا مقتنعون بأنه ليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ إجراء ضده. لذلك، فإن وفد بلدي يقبل اعتذارات الحزب الراديكالي عبر الوطني ويعارض اتخاذ أي إجراء عقابي. ويود وفد بلدي أن يتقدم مجددا بالشكر إلى العديد من أعضاء اللجنة الذين بذلوا جهدا كبيرا من أجل التوصل إلى حل يقبله الجميع، ويعرب عن أمله في أن نتمكن من مواصلة العمل بروح الشراكة.

''شكرا يا سيادة الرئيس''.

٩ - وأدلى وفد فرنسا بالبيان التالي:

''السيد الرئيس،

''تعقد اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية اجتماعها اليوم عملا بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، وذلك بهدف مواصلة النظر في البند ٧ من جدول أعمال دورتها لعام ٢٠٠٠ (النظر في التقارير الخاصة).

''وبصورة أكثر تحديدا، ستنظر اللجنة في الرد الذي قدمه الحزب الراديكالي عبر الوطني على أثر شكوى قدمها وفد الاتحاد الروسي والتوصية التي أصدرتها اللجنة في نهاية دورتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والقاضية بتعليق المركز الاستشاري لهذه المنظمة غير الحكومية مدة ثلاث سنوات.

”ويعرب الوفد الفرنسي عن ارتياحه للمقرر الذي اتخذته اللجنة بتوافق الآراء في دورتها المستأنفة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي دعت فيه الحزب الراديكالي عبر الوطني إلى تقديم رد شامل على التوصية بتعليق مركزه الاستشاري. ويعرب الوفد أيضا عن ارتياحه لإعلان اللجنة في القرار نفسه نيتها النظر في هذا الرد.

”وهذا المقرر مطابق لنص وروح قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، الذي تنص الفقرة ٥٦ منه على أنه إذا قررت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أن توصي بتعليق أو سحب المركز الاستشاري لأي منظمة غير حكومية وأستشهد هنا بنص الفقرة: ’توافى المنظمة غير الحكومية المعنية خطيا بأسباب ذلك القرار، وتتاح لها فرصة تقديم ردها إلى اللجنة لتنظر فيه على النحو المناسب في أقرب وقت ممكن‘.

”ونظرت السلطات الفرنسية بتعمق في رد الحزب الراديكالي عبر الوطني المقدم إلى أعضاء اللجنة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويتبين من نظرها في هذا الرد أن العقوبة التي طلبها الوفد الروسي ليس لها ما يبررها فيما يبدو بالنظر إلى الواقع وطبيعة الفعل الذي ارتكبه الحزب الراديكالي عبر الوطني في إطار التزاماته بموجب المركز الممنوح له.

”ولا شك أنه لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا للخطأ الذي ارتكبه السيد إيديغوف، عضو برلمان الشيشان، عندما أدلى ببيانه أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين، في جنيف، بصفته ممثلا للسيد مسخادوف.

”غير أنه وكما أسهب في ذكر ذلك التقرير الذي قدمه لنا الحزب الراديكالي عبر الوطني، وكما أكده بالفعل مندوب الولايات المتحدة، فقد اعترف السيد إيديغوف والحزب الراديكالي عبر الوطني فورا بحدوث خطأ كان واضحا تماما أنه كان من واجب السيد إيديغوف أن يتكلم، كما جرت العادة، باسم المنظمة وباسمها فقط. وقد بادر السيد إيديغوف بتقديم اعتذارات علنية قبِلها رئيس لجنة حقوق الإنسان. وكرر الحزب الراديكالي عبر الوطني، من جانبه، اعتذاراته عدة مرات أمام هذه اللجنة وكذلك في تقريره.

”ولا يمكن أن تكون هذه الحادثة، كما ينص على ذلك القرار ٣١/١٩٩٦، سببا كافيا لتوقيع عقوبة فعلية تبلغ من الشدة تعليق مركز المنظمة أو سحبه.

”إن هذه المنظمة لم ترتكب، وأؤكد على ذلك، أي إساءة بيِّنة. ولم تقم هذه المنظمة كذلك، وأستشهد في هذا الصدد أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، بأي ”نمط من الأفعال المناقضة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده“.

”ويعرب الوفد الفرنسي عن تقديره لجميع أعضاء اللجنة للجهود التي بذلوها من أجل المحافظة على توافق الآراء داخل اللجنة. ويعرب أيضا عن تقديره لوفد الاتحاد الروسي للجهود التي بذلها ولإعرابه عن استعداده لتخفيف العقوبة الموصَى بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تغييرها.

''ولذلك فلا يسع الوفد الفرنسي، في ضوء ما ذُكِر أعلاه، إلا أن يعارض توقيع أي عقوبة يرى أنه ليس هناك ما يبررها.

''ولهذا السبب، يطلب وفد بلدي الشروع في إجراء تصويت مسجل على المقرر الذي اتخذته اللجنة سابقا بالتوصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعليق مركز المنظمة مدة ثلاث سنوات.

''وشكرا يا سيادة الرئيس''.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أحد الوفود أنه على الرغم من أن المفهوم أن لأي منظمة غير حكومية أن تدلي ببيان أمام اللجنة دعما لحقوق الإنسان، فإنه ليس من المقبول أن ينشر الحزب الراديكالي عبر الوطني مقالة يذكر فيها أنه ينبغي الإطاحة بحكومة البلد المعني من أجل حماية حقوق الإنسان.

١١ - وذكرت وفود عديدة أن الرد الشامل لم يقدم معلومات جديدة لمداولات اللجنة. ونظرا لأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بعد مداولات متأنية، ذكر عدد من الوفود أنه لا مبرر لإعادة النظر في المقرر السابق. وعلاوة على ذلك، رئي أيضا أنه نظرا لأن اللجنة اتبعت الإجراءات اللازمة في القرار الأول بالتوصية بتعليق مركز الحزب الراديكالي عبر الوطني، فإن هذا الإجراء قد يعتبر مقوِّضا لموثوقية اللجنة.

١٢ - وذكر أحد الممثلين أن وفد بلده أيد المقرر الذي اتخذته اللجنة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بالتوصية بتعليق مركز الحزب الراديكالي عبر الوطني، من أجل المحافظة على توافق الآراء. بيد أنه في ضوء المعلومات الجديدة التي قدمها الحزب الراديكالي عبر الوطني، ومع مراعاة الاعتذار الذي قدمه في جنيف، فإن وفد بلده يرى أنه لا داعي لتعليق المركز الاستشاري لهذه المنظمة.

١٣ - وردا على هذا الاقتراح، أدلى وفد الاتحاد الروسي بالبيان التالي:

''سيادة الرئيس،

''إننا نرى أن اتباع التعليمات الإجرائية لا يشكل بمفرده المعيار الأساسي للطريقة الصحيحة، بل وكذلك الالتزام بقول الحق، ولا شيء غير الحق. وللأسف، فإن رد منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية يثبت عكس ذلك تماما. وسأبدأ بالترتيب يا سيادة الرئيس.

''فقد جاء في رد ''الحزب الراديكالي عبر الوطني''، في معرض تأكيد البراءة التامة لهذه المنظمة السياسية، وعدم استناد التهم الموجهة ضدها إلى أساس من الصحة، ادعاء بأن ممثل الانفصاليين والإرهابيين الشيشان، إيديغوف، قد أخطأ أثناء تحدثه باسم ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' وأطلق على نفسه لقب ممثل الرئيس مسخادوف. وبعبارة أخرى، وحسب تفسيرات ''الحزب الراديكالي عبر الوطني''، تنحصر المسألة في خطأ أو عدم دقة في التعبير، يُزعم بأن المنظمة السياسية قد قدمت اعتذارا بشأنه، وأنها تطالب على هذا الأساس بتبرئة ساحتها تماما.

''والواقع أن الأمر، لا يتعلق بخطأ بل بسياسة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' المدبرة والواعية بتشجيع النزعة الانفصالية العدوانية واستهداف سيادة الاتحاد الروسي وسلامة أقاليمه.

''ونحن نوجه نظر اللجنة إلى منشورات موقع 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' على شبكة الإنترنت (الصادرة، فيما يبدو، في ١٩ أيلول/سبتمبر، أي عقب إعداد وتوزيع رد 'الحزب

الراديكالي عبر الوطني' الشامل)، والتي تتكرر فيها بوضوح، وليس عن طريق الخطأ، الإشارة إلى إيديغوف بوصفه مبعوثا خاصا لرئيس الشيشان. ويبدو أن جمهورية الشيشان نفسها تظهر في موقع 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' على شبكة الإنترنت، وكأنها في واقع الأمر منفصلة عن الاتحاد الروسي.

''وأخيرا، سيادة الرئيس، فإن التفسير الوارد في الرد الشامل للحزب الراديكالي عبر الوطني بشأن حديث إيديغوف في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان لا يخلو من الغرض. ونخلص ضمنيا إلى أن دفاع 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' عن إيديغوف يورد تعليلا (الفقرة ٢-٢-٢-١٠) يتحلل بموجبه هذا المسؤول الحكومي من مسؤولية أفعال حكومته أو قواته المسلحة. وبعبارة أخرى، يتحدث إيديغوف، كما جاء في رد 'الحزب الراديكالي عبر الوطني'، في واقع الأمر، بوصفه ممثلا لدولة منفصلة. وفي محاولتها في ردها (الفقرة ٢-٢-٤٧) إدخال حالة جمهورية الشيشان (الاتحاد الروسي) في حيز انطباق ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية أن أحكام الميثاق تستخدم لتسوية الخلافات بين الدول. وبهذه الطريقة ينفي 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' بوضوح، مجددا، وحدة الأراضي الروسية. ويبدو أن المصطلحات التي يستخدمها 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' في رده تفترض أيضا خروج جمهورية الشيشان عن انتمائها للاتحاد الروسي.

''وهكذا، سيادة الرئيس، أكدت منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية ببساطة، في ردها الشامل، استمرارها في الأفعال التخريبية التي تقوم بها ضد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفعال غير المبررة أو ذات الغرض السياسي ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

''وأود، يا سيادة الرئيس، أن أتوقف عند مسألة ''نزاهة'' منظمة 'الحزب الراديكالي عبر الوطني' السياسية. 'فالحزب الراديكالي عبر الوطني' يؤكد في رده (الفقرة ٢-٢-٣-١) أن إيديغوف اعتذر علنا، أمام لجنة حقوق الإنسان، عما بدر منه من خطأ، كما يقول، حينما سمى نفسه 'ممثلا للرئيس مسخادوف'. ونحن لا نذكر أن شيئا مثل هذا قد حدث، فهذا الاعتذار لا وجود له حتى في محضر جلسة لجنة حقوق الإنسان المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل، الذي قدمه ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' (المرفق ٦). وعلاوة على ذلك، فقد جرى، في قاعة لجنة حقوق الإنسان، في ١٨ نيسان/أبريل، وبدون إذن من أمانة اللجنة، توزيع ما يسمى بالبيان الخاص الصادر عن ممثلية جمهورية إشكيريا الشيشانية لدى المنظمات الدولية، الذي يحمل توقيع إيديغوف ولقبه: ''ممثل رئيس جمهورية أشكيريا الشيشانية''.

''وبعبارة أخرى، تحاول منظمة ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' السياسية مجددا تضليل الأعضاء وتزييف الحقيقة.

''وقد نجح ''الحزب الراديكالي عبر الوطني''، فيما يبدو، في تضليل بعض أعضاء لجنتنا. وقد دفعنا نحن بالمقابل إلى التشكك في صدق نوايا البيانات الصادرة، على أعلى المستويات، بشأن احترام سيادة روسيا وسلامة أراضيها.

''ونحن نأسف لأننا لم نحصل على أي جديد من رد ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' بشأن بعض توجهات عمل الحزب الأخرى، كنشر تعاطي المخدرات والتشجيع عليه، والكفاح من أجل حرية استخدام شبكة الإنترنت لأغراض ممارسة الجنس مع الأطفال واستخدامهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية، على سبيل المثال.

''وختاما، سيادة الرئيس، تتجلى بوضوح حقيقة أن ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' هو حزب سياسي في واقع الأمر. فقد اعترف الحزب نفسه بذلك أكثر من مرة. وكمثال على ذلك، أعلن ''الحزب الراديكالي عبر الوطني''، أنه يتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لم تحصل عليه أية منظمة سياسية. ويبدو أن هذا الوضع يجد صداه أيضا في وسائط الإعلام التي يلجأ إليها ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' للدفاع عنه. ومن ضمن ذلك ما أشارت إليه صحيفة ''الفوغليو'' (الصحيفة) الإيطالية في مقال نشر في ٢٧ تموز/يوليه، من أنها المرة الأولى التي يتحول فيها حزب إلى منظمة غير حكومية مع استمرار عمله كقوة سياسية.

''واختتم، يا سيادة الرئيس، بالتذكر بأن الوفد الروسي أكد مرارا التزامه بتوافق الآراء: فقد خففنا مطلبنا الابتدائي بحرمان منظمة ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' السياسية من مركز استشاري، ووافقنا على أن يعرض ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' ''رده الشامل''، وسحبنا اقتراحنا الإجرائي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أمر حظر ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' بصورة مؤقتة.

''والنتيجة هي أننا ثابتون على التزامنا بتوافق الآراء بشأن تعليق مركز الاستشاري لمنظمة ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' السياسية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات.

''وتقبلوا وافر الشكر يا سيادة الرئيس''.

١٤ - وفي الجلسة ٧٦٧، أوضح وفد فرنسا أن الفقرة ٥٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١، تنص على أنه ''في الحالات التي تقرر فيها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أن توصي بتعليق أو سحب المركز الاستشاري العام أو الخاص لإحدى المنظمات غير الحكومية أو بتعليق أو سحب إدراجها في القائمة، توافى المنظمة المعنية خطيا بأسباب ذلك القرار وتتاح لها فرصة تقديم ردها إلى اللجنة لتنظر فيه على النحو المناسب في أقرب وقت ممكن''. ولاحظ الوفد أن الرد المقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني، الذي أجرى وفد بلده فحصا متعمقا له، كان معروضا أمام اللجنة. وأنه في ضوء العناصر الجديدة التي وجدها وفد فرنسا في تقرير المنظمة الحالي، أعاد الوفد النظر في موقفه وتوصل إلى أن القرار النهائي للجنة يجب أن يتخذ استنادا إلى المعلومات المضمنة في الرد الشامل للحزب الراديكالي عبر الوطني.

١٥ - ورأى عدد من الوفود أن المقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جاء عن دراية بعد تلقي ردود خطية وشفوية من الحزب الراديكالي عبر الوطني، وأن الاستعراض اللاحق للرد الأخير الشامل قد استوفى متطلبات عملية اتخاذ القرار. وذهب آخرون إلى أن النظر في رد الحزب الراديكالي عبر الوطني لا يزال مستمرا، وأن سلامة الإجراءات تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى. وذكّر الرئيس اللجنة باقتراح الوفد الفرنسي بإجراء تصويت

مسجل على المقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها ٧٦٣، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٦ - وطلب الوفد الروسي إلى الرئيس أن يؤكد أن قرار اللجنة لن يعاد النظر فيه إلا بموجب المادة ٥٧ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأنه بخلاف ذلك، ستكون المسألة انتهاكا صارخا للنظام الداخلي. وذكر رئيس اللجنة أن الإجراءات السليمة قد اتبعت بدقة في هذه الحالة، وأن قرار اللجنة بتعليق مركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني قد اتخذ عن دراية. وأوضح الرئيس كذلك أنه لكي يعاد النظر في قرار اللجنة بالتوصية بتعليق مركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني، يتعين تطبيق المادة ٥٧ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٧ - وتحدث وفدان قبل التصويت فتساءلا عن ضرورة التصويت على قرار سابق متخذ بتوافق الآراء وعن مدى صحة ذلك من الناحية الإجرائية، خاصة وأنهما وجدا أنه لم تقدم معلومات جديدة إلى اللجنة، بينما تستدعي كل الأسباب الاعتقاد بأن ممارسات المنظمة تطعن في سيادة عدد من الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - وقد رفض اقتراح إعادة النظر، بموجب المادة ٥٧ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في توصية اللجنة بتعليق المركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني لمدة ثلاث سنوات، وذلك في تصويت بنداء الأسماء جاءت نتيجته ١٢ صوتا مقابل خمسة أصوات وامتناع عضوين عن التصويت.

١٩ - وقد جاءت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: ألمانيا ورومانيا وشيلي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وبوليفيا وتركيا وتونس والجزائر والسودان والصين وكوبا وكولومبيا ولبنان والهند.

الممتنعون: باكستان والسنغال.

تعليل التصويت

٢٠ - أدلى ممثل ألمانيا بالبيان التالي:

”سيادة الرئيس،

”اسمح لي أولا بأن أؤيد تأييدا تاما ما أورده الوفد الفرنسي في بيانه الأول هذا الصباح. فنحن نرى أن ممثل فرنسا قد وصف الحالة بدقة تمكنني من أن أورد الموجز التالي:

”ترى ألمانيا أن النظر في رد منظمة غير حكومية إثر الفقرة ٥٦ من القرار ٣١/١٩٩٦ يحمل ضمنيا إمكانية حدوث تغير في المواقف. ولعلكم تذكرون، سيادة الرئيس، أن ألمانيا انضمت إلى توافق الآراء بشأن الحزب الراديكالي عبر الوطني في حزيران/يونيه برغم تشككها الشديد. وقد توصلت السلطات الألمانية، بعد دراسة متأنية للرد الشامل للحزب الراديكالي عبر الوطني، إلى نتيجة مؤداها أن الشكوى الروسية ضد الحزب الراديكالي عبر الوطني لا أساس لها. ونحن نعتقد أن أية عقوبة تفرض على المنظمة غير الحكومية، وهي منظمة منحتها اللجنة نفسها المركز الاستشاري، ستكون إجراء غير صحيح. لذا فقد أيدنا الاقتراح المقدم من فرنسا وصوتنا لصالح إعادة النظر في قرار اللجنة. ويتمثل فهمنا الآن، وقد فشل الاقتراح، في أن المقرر المتخذ بتوافق الآراء والذي جرى التصويت عليه سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتود ألمانيا أن تبين

بوضوح أنها لا تشعر بأنها ملزمة بالمضي مع هذا التوافق في الآراء في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

''وفي هذا السياق، أود أن أفيد، سيادة الرئيس، بأن وفد بلدي يكن تقديرا عظيما لجميع الجهود المبذولة من قبلكم ومن قبل الوفود الأخرى أعضاء اللجنة. وأن يبدي التزامه العميق كعضو بالسعي إلى التوصل إلى الحلول بتوافق الآراء، لأنه الشيء المفضل من حيث المبدأ. وتقبلوا الشكر يا سيادة الرئيس''.

٢١ - وأدلى ممثل الجزائر بالبيان التالي:

''السيد الرئيس،

''لم يدخر الوفد الجزائري منذ البداية أي جهد من أجل المحافظة على توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

''ويعرب الوفد عن أسفه لإصرار بعض أعضاء اللجنة على إعادة النظر في المقرر الذي اتُّخذ، مع ذلك، بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على الرغم من المرونة التي تحلّى بها أحد الطرفين.

''وفضلا عن ذلك، فإن الرد الذي قدمته المنظمة غير الحكومية لا يتضمن أي عنصر جديد يمكن أن يدفع باللجنة إلى إعادة النظر في قرارها.

''ولهذه الأسباب كلها فإن الوفد الجزائري لا يمكن أن يؤيد إعادة النظر في مقرر سبق اتخاذه بتوافق الآراء''.

٢٢ - وأدلى ممثل الاتحاد الروسي بالبيان التالي:

''سيادة الرئيس،

"يلاحظ الوفد الروسي مع الارتياح أن لجنتنا تمكنت بأغلبية الآراء من تأييد توافق الآراء بشأن تعليق مركز الاستشاري لمنظمة ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' السياسية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات.

''فقد أعربنا بوضوح شديد ونحن نصوت معترضين، عن معارضتنا لمحاولات زعزعة سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومعارضتنا للإرهاب والانفصالية، ومعارضتنا لترويج المخدرات، ومعارضتنا لاستخدام شبكة الإنترنت لأغراض ممارسة الجنس مع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي انتاج المواد الإباحية، ومعارضتنا لأن يملي حزب سياسي إرادته على لجنتنا. وفي الوقت نفسه تنم الأصوات المعارضة عن تأييد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتأييد الالتزام باتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وباتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الملحق بها، والمتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي انتاج المواد الإباحية.

''وأخيرا فقد هبَّت الوفود، التي صوتت ضد إعادة النظر في القرار، للدفاع عن لجنتنا وعن سمعتها وعن استقلالها من تأثير الاستقطاب السياسي وازدواجية المواقف.

''وفي الختام، سيادة الرئيس، أنوه إلى أن الوفد الروسي لم يدخر وسعا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. فقد وافقنا على تخفيف العقوبات ضد ''الحزب الراديكالي عبر الوطني''، ووافقنا على أن تعرض هذه المنظمة السياسية ''ردها الشامل''، وسحبنا اقتراحنا بأن تنظر الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠ في

مسألة تجميد مركزها. وكنا على استعداد لأن نبدي المزيد من المرونة.

''ومع ما أبديناه من حسن نية وروح مسؤولية في تنفيذ التزاماتنا فقد اصطدمنا بمنهج مغاير تماما مبدئيا. واعترف بأنه قد بقي في نفوسنا من ذلك إحساس بالغ بعدم الارتياح. فليس هذا بأسلوب للتعامل فعلينا إجراء تحليلات إضافية لجميع جوانب استعراض أعمال منظمة ''الحزب الراديكالي عبر الوطني'' السياسية وأن نخرج بما يناسبنا من النتائج، بما في ذلك تقييم البيانات الصادرة على أعلى المستويات السياسية، فيما يتعلق بسيادة روسيا وسلامة أراضيها.

''ونشكر مجددا تلك الوفود التي اتخذت مواقف مبدئية نظيفة، وحالت دون إعادة النظر في المقرر.

''وأرجو إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي لجلستنا.

''وتقبلوا الشكر يا سيادة الرئيس''.

٢٣ - وأعرب ممثل باكستان عن ارتياح بلده لتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، أثناء دورتها المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الشيء الذي يشكل رسالة ذات مغزى إلى المجلس. غير أنه أبدى أسفه لأن هذا التوافق في الآراء لم تجر المحافظة عليه وأن مقرر اللجنة قد طرح للتصويت. ولهذا السبب امتنعت باكستان عن التصويت.

٢٤ - وأعاد ممثل تركيا تأكيد موقف وفد بلده من أن الرد الشامل للحزب الراديكالي عبر الوطني لم يتضمن أية عناصر جديدة ذات شأن تستدعي الإلغاء الكامل لتعليق المركز لمدة ثلاث سنوات. وقال إن اعتراف الحزب الراديكالي عبر الوطني بخطئه وما تبع ذلك من اعتذار ليس بالشيء الجديد، وأن اللجنة نظرت فيه قبل التوصل إلى مقرر بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقال إن وفد بلده كان مستعدا لاستقصاء إمكانية التوصل إلى قرار مقبول لدى جميع أعضاء اللجنة. غير أن طلب التصويت ألغى هذا الخيار. وأفاد بأن المحافظة على مصداقية اللجنة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لوفد بلده، مؤكدا على أن اللجنة قد اتبعت الإجراءات السليمة. وأن وفد بلده، بالتالي، قد صوت، ضد اقتراح إعادة النظر في مقرر اللجنة الذي سبق اتخاذه بتوافق الآراء.

٢٥ - وذكر ممثل فرنسا أن لدى وفد بلده إحساس مماثل لما ذهب إليه ممثل ألمانيا من أن الوفد غير ملزم بقرار تعليق مركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني، وأنه بالإضافة إلى ذلك سيعيد إثارة المسألة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكد أن القراءة المتأنية للفقرة ٥٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ أوضحت بجلاء أن عملية الاستعراض ستكتمل فقط بعد أن يُنظر في جميع الحجج. وأضاف قائلا:

''أود أن أطرح - في صورة سؤال، يوجه إلى الفريق العامل حسب الاقتضاء - قضية ممارسة الفريق العامل فيما يتعلق بإحالة تعليق أو مسألة بدون أن يقوم حتى بالانتهاء من الإجراءات بموجب نفس المادة التي تستدعي سماع وفحص جميع العناصر الواردة في الرد الأخير على التقرير المقدم من المنظمة. وأعتقد أن هذا أمر هام يستحق أن يكون موضع نقاش في لجنتنا. وأعتقد أن هذه نقطة جوهرية. وما يستنتجه وفد بلدي هنا هو أنه يتعين على اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ألا تحيل أي مشروع مقرر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل الانتهاء من الإجراءات وإنهائها بطريقة صحيحة''.

٢٦ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن وفد بلده قد نأى بنفسه عن مقرر اللجنة، الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأن الوفد لا يشعر بأنه ملزم به.

٢٧ - وذكر ممثل الصين أن وفد بلده مستاء من بيان ممثل الاتحاد الروسي، وأنه لا يستطيع قبول البيان الذي يعني ضمنا أن الوفود التي صوتت لصالح إعادة النظر في مقرر تعليق المركز الاستشاري للحزب الراديكالي عبر الوطني تؤيد في الواقع مواد الأطفال الإباحية واستغلالهم في البغاء والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأكد أن الصين تكن احتراما كاملا لسلامة أراضي الاتحاد الروسي وأنها لم تشجع أو تؤيد أي واحدة من الجرائم التي ذكرت.

* * *

٢٨ - وأقر أعضاء اللجنة، على امتداد سير الجلسة وعملية التصويت، بالتزام الرئيس ببذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق الآراء. وأعربوا عن شكرهم لتوليه القيادة في الوصول بالمسألة إلى نتيجة تكون أكثر إرضاء لجميع المعنيين.

٢٩ - وأعلن رئيس اللجنة عن انتهاء اللجنة من النظر في رد الحزب الراديكالي عبر الوطني. واختتم الدورة المستأنفة الثانية بالتذكير بأنه تم التوصل إلى مقرر بتوافق الآراء، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، برغم بعض التحفظات. وأنه سيستمر في العمل على المحافظة على وحدة اللجنة وتعزيز توافق الآراء برغم ما أصابه من إحباط نتيجة للتطورات التي حدثت اليوم.